المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 26 تموز/ يوليو، 2023

فرنسا: احتجاجات في الضواحي وتخبّطٌ في المركز

وحدة الدراسات السياسية

فرنسا: احتجاجات في الضواحي وتخبّطٌ في المركز

سلسلة: تقييم حالة

26 تموز/ يوليو، 2023

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: كيف تعاملت الأجهزة الرسمية مع الحادث؟ 1

ثانيًا: محاولة حصر الأسباب وتبصّر الحلول 2

خاتمة 5

مقدمة

اندلعت في نهاية حزيران/ يونيو 2023، موجة احتجاجات عنيفة في ضواحي المدن الفرنسية الكبرى، بعد مقتل الفتى ناهل المرزوقي، البالغ من العمر 17 عامًا والمولود في فرنسا من أصل جزائري، على يد عنصر من الشرطة السيّارة الفرنسية كان يحاول منعه من الاستمرار بقيادة سيارة مستأجرة في ضاحية "نانتير"؛ لأنه لا يحمل شهادة سوق تخوّله القيادة. وقد انتشرت الاحتجاجات في غالبية الضواحي التي تتميّز بمستوى اقتصادي متدنٍ وخدمات عامة محدودة ومؤسسات تعليمية ضعيفة، ويقطنها عدد كبير من العائلات ذات الأصول المهاجرة من شمال أفريقيا وجنوب الصحراء. وتمخّضت عن هذه الاحتجاجات أعمال عنف، حيث اشتبك فتيان هذه الضواحي القُصّر وشبابها مع رجال الشرطة وقوات الدرك، وأضرم بعض المحتجين النار بالمؤسسات العامة والمدارس والمكتبات العامة ومقرّات البلديات وسواها من مراكز لأجهزة تُقدّم الخدمات المحدودة الموجودة في الضواحي، مثل باصات النقل العام. كما استهدف المحتجون أيضًا مقرّات الشرطة بأدوات حارقة وخطرة تستخدم عادة في الألعاب النارية، ويمكن شراؤها بسهولة عن طريق الإنترنت. وشهدت الاحتجاجات أيضًا عمليات سطو على محتويات محلات تجارية منوعة، وأُضرمت النار في بعضها. وقد استمرت الاحتجاجات والمواجهات أكثر من أسبوع؛ ما أدّى إلى تعزيز الوجود الأمني في المناطق الحساسة، وتفعيل عمل القضاء المستعجل، الذي أصدر أحكامًا صارمة بمن جرى اعتقالهم من المحتجين المتلبسين، خصوصًا من سرق منهم المخازن وحرق المؤسسات الخدمية.

لا يُعدّ إطلاق النار من أجهزة الأمن نتيجة عدم الامتثال لأوامر التوقف أمرًا غير مألوف في فرنسا، فقد جرى تسجيل أكثر من 21 حالة قتل بعد إطلاق الشرطة النار منذ بداية عام 2023 في أثر رفض سائقين التوقف. لكن الحادثة الأخيرة أثارت ردات فعل واسعة لأنها صُورت ونُقلت عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وغالبًا ما مرّت الحوادث السابقة مرور الكرام، على الرغم من فتح تحقيقات بملابساتها، إذ تؤكد الشرطة في تقاريرها أن عناصرها يتعرّضون للهجوم في نقاط التفتيش الروتينية عند محاولاتهم تطبيق القانون، وبخاصة تجاه السائقين المخالفين؛ ما يدفعهم إلى استخدام الرصاص الحيّ دفاعًا عن النفس. لقد أدى الشريط المصور الذي انتشر لهذه الواقعة هذه المرة إلى إثارة موجة من الغضب الشعبي في الضواحي المهمّشة والفقيرة. يتنامى الشعور في هذه الضواحي لدى الشبان بالتمييز الذي يتعرضون له، ليس على مستوى التعليم والتشغيل والحياة الثقافية والرياضية فحسب، بل أيضًا على مستوى تعامل أجهزة الدولة ومؤسساتها، خصوصًا الشرطة، معهم.

عاد الجدل في الدوائر السياسية والإعلامية وبين النخب الثقافية، بعد موجة الاحتجاجات الأخيرة، حول السياقات الأوسع للحادث؛ أي قضايا الهجرة والاندماج والتمييز وانعدام الفرص والنقص في الخدمات، وصولاً إلى مسألتي الهوية والانتماء. وهذه قضايا ما فتئت فرنسا تستعيدها دوريًا، بوصفها مؤشرًا على فشل بنيوي في السياسات العامة، وفي الإدارة المجتمعية والتربوية والأمنية.

أولًا: كيف تعاملت الأجهزة الرسمية مع الحادث؟

ادّعت الشرطة في البداية بعد حادثة ضاحية "نانتير"، في 26 حزيران/ يونيو، استنادًا إلى تقرير قدّمه الشرطي الذي أطلق النار على الفتى السائق ناهل المرزوقي، بأنه عرّض حياة زميله للخطر؛ ما أدى به إلى إطلاق النار على السائق. وبعد أن توضّح بالصورة التي انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي عدم صحة هذا الزعم، استندت الشرطة في تبرير قتل المرزوقي إلى تعديل قانوني صدر في عام 2017، بعد حادث اعتداء جرى في مدينة نيس في جنوب فرنسا في عام 2016 على هامش الاحتفالات بالعيد الوطني،

أقدم خلاله سائق على اقتحام الجموع بسيارة نقل، موقعًا 86 ضحية. سمح هذا التعديل القانوني للشرطة بإطلاق النار، بعد امتناع السيارة عن التوقف فقط في حالات الدفاع عن النفس، ليصبح الأمر متاحًا أيضًا لدى الشعور بأن استمرار السيارة بالسير يمكن أن ينجم عنه وقوع عمل إرهابي، أو أنه يُهدّد بشكل مباشر حياة العابرين[1]، وأضاف أنه لا يوجد "أي سبب مبرر لموت شاب"[2]. وعلى النقيض من هذه المعالجة المتسرّعة والتبسيطية لأسباب أزمة مجتمعية وسياسية متشابكة، وانطلاقًا من وعي أكثر تقدمًا، كان الرئيس الأسبق جاك شيراك (1932-2019) قد شخّص، في أثناء تعليقه على أحداث مشابهة وقعت في عام 2005، بعد مقتل شابين من الضواحي نتيجة ملاحقة الشرطة لهم، بقوله: إننا "لن ننجح من دون محاربة سموم التمييز الموجودة في المجتمع. وسنفشل في بناء مشروع مستدام إن لم نعترف بالتنوع في المجتمع الفرنسي ونتحمّل مسؤوليته. هذا التنوع مرسّخٌ في تاريخنا، وهو مصدر ثراءٍ وقوةٍ"[3] لاذعًا، انتقدتا فيه الموقف الرسمي من الحادث، واعتبرتا أن الدولة قد ساندت من قام بالمخالفة على حساب من يطبّق القانون. وأصرّ البيان على تكرار القول إن إطلاق النار وقع من الشرطي المتهم، لأنه قام بدفاع مشروع عن النفس. كما اعتبر البيان أن هذا التسامح الحكومي والقضائي التقليدي مع مثيري الشغب هو الذي فاقم أحداث الشغب والتخريب والسرقة التي وقعت في عدد كبير من المناطق الفرنسية. واعتبر أن الشرطة "في حالة حرب"[4]. وقد ساند هذا الموقف أحزاب اليمين واليمين المتطرف، وانتقدته أحزاب اليسار بشدة، مطالبة بالتحقيق في لغته التهديدية.

وفي محاولة لاستيعاب الأزمة، أُحيل الشرطي إلى القضاء بتهمة "القتل العمد"[5] ، وأودع السجن على ذمّة التحقيق، على الرغم من مطالبة محاميه بأن يخضع للمحاكمة طليقًا. وقد برر قاضي التحقيق الأمر بأنه للحفاظ على حياة الشرطي، في حين يبدو أن الهدف من إيداعه الحجز الاحتياطي هو محاولة تهدئة سكان الضواحي.

ثانيًا: محاولة حصر الأسباب وتبصّر الحلول

في ظل وضع دولي متأزم نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، وأزمة مناخية متفاقمة، تعيش فرنسا أوضاعًا اقتصادية حرجة، تتمثل بالتضخم الذي لم تشهده أسواقها منذ عقود؛ ما ينعكس سلبيًا على مستوى المعيشة، خصوصًا عند الطبقات المتوسطة والفقيرة. كما فشلت السياسات العامة في استنباط وسائل ناجحة لإدارة مسائل تتعلق بسوق العمل والهجرة، مع تهميش وإقصاء بنيويين للمناطق الفقيرة التي يغلب على سكانها الانتماء إلى مهاجرين. وفضلًا عن ذلك، تشهد فرنسا صعود متسارع لليمين المتطرف الذي يجد أرضًا خصبة في مشاعر الخوف وعدم اليقين التي تهيمن على الطبقات الشعبية غير المتعلمة، ويقابل ذلك تطرفٌ يساري شعبوي، وظهور ميول متطرفة لدى بعض الفرنسيين من أصول مهاجرة ممن يجري استغلال ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية لخدمة أجندات سياسية تتناقض مع مواطنيتهم الفرنسية. علمًا أن الاحتجاجات الأخيرة لم تكن على صلة بأي توجهات دينية أو متطرفة، بل مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لضواحي المدن الفرنسية الكبرى.

---

1 "Mort de Nahel à Nanterre: 'inexplicable' et 'inexcusable', juge Emmanuel Macron," *TF1INFO*, 28/6/2023, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/3Y286Lb

2 "Mort de Nahel: Rôle des jeux vidéo, des parents, des réseaux sociaux... L'essentiel de la prise de parole d'Emmanuel Macron," *20 minutes*, 30/6/2023, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/3Q4pLjq

3 "[#Communiqué] : Maintenant ça suffit ! #violences #nanterre," *UNSA Police*, Twitter, 30/6/2023, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/3KcZJGO

4 Ibid.

5 Defenseur des droits, *Enquête sur l'accès aux droits, vol. 1: Relations police/population: le cas des contrôles*, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/44CBDO5

تشهد فرنسا، التي تُعدّ من أوائل الدول التي تعترف بالحريات وحقوق الإنسان، تراجعًا واضحًا عن معاييرها التأسيسية من خلال سيطرة خطاب سياسي شعبوي، يمينًا ويسارًا، إضافة إلى الانغلاق العرقي والديني والثقافي من جهة المجتمع بمختلف أطيافه. وقد أدّى الإهمال في مواجهة المشكلات الهيكلية في السياسات العامة لعقود طويلة إلى انقسامات مجتمعية تجاوزت العامل الاقتصادي لتخاطب أيضًا الانتماءات الجغرافية والدينية والعرقية، وتفضيل جزء كبير من أصحاب القرار المعالجة الأمنية والإجرائية والقانونية لمسائل الهجرة والاندماج، بعيدًا عن الحوار المجتمعي والإدماج عبر سوق العمل والثقافة والسياسات العامة. وقد أدى ذلك كله إلى بروز شعور عميق بانعدام الانتماء لدى شريحة واسعة من الجيل الشاب ذي الأصول المهاجرة. وعلى الرغم من أن المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع والأماكن العامة، ومارس بعضهم التخريب، هم في غالبيتهم فرنسيون من أصول مهاجرة من جيل أو جيلين، فإنهم لا يشعرون بانتمائهم الفرنسي أو الاعتراف بهم بوصفهم متساوين في الحقوق والواجبات مع أقرانهم من «البيض» تجاه المجتمع. ويجب الاعتراف بوجود هذه الأزمة الهوياتية، وذلك في مسعى لمعالجتها، وليس من أجل الهروب منها بحلول وقتية تعتمد سياسة ردة الفعل فقط.

يتعامل بعض أفراد الشرطة بتمييز واضح تجاه الشبان من أصول مهاجرة. وعلى الرغم من إدماج بعض أبناء الضواحي في أجهزة الشرطة، فإن هذه الخطوة لا تعوّض عن فقدان الثقة لدى هؤلاء الشبان في حيادية رجل الأمن تجاههم. وقد طرحت الحكومات الاشتراكية دائمًا صيغة «الشرطة المجتمعية» التي يتمثل دورها الرئيس في التواصل مع شبان الضواحي وبناء الثقة والتعامل معهم على أسس شفافة بعيدة عن الشك الدائم والتدقيق المستمر بالأوراق الثبوتية. ومع وجود نتائج إيجابية واضحة لهذه التجربة، فإن تبادل المواقع مع أحزاب اليمين في سدة المسؤولية سرعان ما يؤدي إلى إيقاف العمل بهذه التجربة.

يُعدّ خضوع أجهزة الأمن للرقابة التشريعية من أسس نجاح أي نظام ديمقراطي يتمتع بالمحاسبة والمسؤولية. فمن الضرورة أن يكون الجهاز الرسمي المخوّل بالتحقيق في الانتهاكات أو الأخطاء أو الجرائم التي يرتكبها أفراد الأجهزة الأمنية، يتمتع باستقلالية كاملة عن الجهاز نفسه. في فرنسا، وعلى العكس من غالبية الدول الديمقراطية، تعد الجهة المخوّلة بالتحقيق مع رجال الشرطة جزءًا من المؤسسة الشرطية. فمهما كانت المناقبية لدى أفرادها مرتفعة، فإن التضامن بين أفراد الجهاز الواحد يكون غالبًا عنصرًا مرجّحًا لانعدام الموضوعية والحيادية. بهذا المعنى، تُعدّ شرطةُ الشرطةِ في فرنسا هيئةً مستقلةً للتحقيق في تجاوزات رجال الشرطة ومخالفاتهم، وقد صار من الضروري التوقف الجدي أمام هذا التفصيل المهم والتوجّه نحو الفصل الإداري الكامل، حتى يمكن وضع الثقة الكاملة في التحقيقات التي تجري مع أفراد الشرطة ونتائجها.

توجد معضلة بنيوية في الحالة الفرنسية، وهي مسألة الاعتراف بوجود العنصرية في المجتمع، التي تنعكس حتمًا على أداء ممثلي المؤسسات الحكومية، خصوصًا منها الشرطة. إن ظاهرة العنصرية ليست خاصة بالمجتمع الفرنسي، فهي مسألة عامة توجد بنسب متفاوتة لدى غالبية المكوّنات البشرية، ويستند تقدّمها أو تراجعها إلى عوامل متشابكة ومتعددة لا يمكن حصرها بعجالة، إلّا أن مسألة التثقيف والوعي أساسيتان في الحد منها. ومن الضروري أيضًا أن يجري الاعتراف بوجودها، بدلًا من التهرّب من مواجهتها بإنكارها، وذلك للتمكّن من معالجتها وتخطّيها. لقد وعت السلطات في دول ديمقراطية أخرى، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، تصاعد هذه الظاهرة في أوساط شرطتها تحديدًا، وبدأت بإطلاق برامج توعية وتثقيف خاصة بمعالجتها، ووصلت إلى حد فصل العناصر غير المؤهلين. أما في بلد الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الانسان والمواطنة، فما زال الاعتراف بوجود هذه الظاهرة بعيدًا، وكثيرًا ما يجري إسنادها إلى تصرفات شخصية وحالات فردية لا تمكّن معالجتها، مهما كانت حاسمة، من القضاء على ظاهرة التمييز والعنصرية المتوطنة في مفاصل المؤسسة الشرطية، التي تنبّه لها «حامي الحقوق».

يقوم "حامي الحقوق"، مقام سلطة إدارية مستقلة يُعيّنها رئيس الجمهورية بناء على تعديل دستوري صدر في عام 2008، ونظّمته بنود قانونية صدرت في عام 2011. تبلغ مدة ولايته ست سنوات غير قابلة للتجديد. ومهمته هي الدفاع عن حقوق المواطنين أمام المؤسسات الرسمية، ومكافحة التمييز، وحماية الطفولة، والسهر على احترام المؤسسات المخوّلة بإنفاذ القانون (أي الشرطة والدرك) لأخلاقيات الوظيفة. وهو يُدين دائمًا التمييز الواقع من بعض أفراد المؤسسة الشرطية ضد الشبان من أصول مهاجرة. ويُشير إلى أن الشبان غير البيض، ومن أصول مهاجرة، يتعرّضون للتدقيق في أوراقهم الثبوتية بشكل شبه روتيني في الفضاء العام. ويتحدث في تقريره الأخير[6] عن أنه في مقابل كل 20 شابًا من أصول مهاجرة يتعرضون للتثبت من أوراقهم، هناك شاب أبيض واحد يتعرض للممارسة نفسها من رجال الشرطة.

لا يؤثّر كل ما سبق بشكل سلبي واضح في درجة الثقة التي يوليها مجمل الفرنسيين لأجهزة الشرطة نظريًا، حيث تشير استطلاعات الرأي التي تجرى دوريًا إلى ارتفاع مستوى الثقة ضمن المجتمع بأفراد الشرطة وأدائهم. ويُشير آخر استطلاع أجراه المعهد الوطني للإحصاء في عام 2022[7] إلى أن نسبة 72 في المئة من الفرنسيين يثقون بأجهزة الشرطة الوطنية. ويُشير منتقدو هذه النتائج إلى أنها نتائج مطلقة تشير إلى الثقة المبدئية في أجهزة الدولة في دولة ديمقراطية، لكنها تحتاج إلى تحديد أكبر وربط بالأحداث الجارية وبنوعية التصرفات المشار إليها سلبيًا. فالمواطن العادي عمومًا، خصوصًا من يميل إلى أحزاب اليمين أو اليمين المتطرف، يُطالب بوجود أكثر حزمًا لقوى الشرطة، ما يمكن أن يُترجم أحيانًا بوجود عنفي واضح. كما يُشير المنتقدون، وهم منتمون إلى قوى اليسار والنقابات غالبًا، إلى أن هذه النتائج تُعبّر عن آراء من لم يسبق لهم أن تعاملوا بشكل مباشر مع أفراد الشرطة. وفي النهاية، هناك من المنتقدين من يعتبر أن هذه النتائج لا تعكس بأي حال من الأحوال آراء الفرنسيين من غير البيض أو السكان من غير المواطنين. وعمومًا تعتبر الأجهزة الحكومية أن تجاوزات أفراد الشرطة، إن حصلت، فهي ناجمة عن قصر مدة التدريب إضافة إلى وجود عوامل عدة للضغط النفسي على الأفراد، يُضاف إليها إرهاق مستدام يتعلق بظروف العمل وكثافته.

في الوضع القائم، يؤدي الاقتصار على حلول تجميلية سطحية وحلول أمنية إلى زيادة منسوب الغضب الكامن لدى المهمّشين، في ظل تخوّفات من أن تتعمّق الفجوة في المجتمع الفرنسي بين المركز والأطراف، وأن يستفيد اليمين المتطرف من الأحداث الأخيرة، خصوصًا من التخريب المجاني الذي يمارسه من يستغلون قضية الشاب الضحية. من الممكن أن تسعى الدولة لتغيير جذري في السياسات العامة. وعلى الرغم من فشل اليمين واليسار سابقًا في اجتراع الحلول المستدامة، فإن الأحداث الأخيرة يجب أن تدفع إلى استعادة الخطط الطموحة التي وضعها متخصصون لتجسير الفوارق وتنمية الضواحي، كما ورد في خطة بورلو[8] في عام 2018. وهي خطة وُضعت بناء على طلب من الرئيس ماكرون، لكنه لم يُنفّذها نظرًا إلى ارتفاع تكاليفها. علمًا أن التكلفة الإجمالية لما جرى تحطيمه وحرقه وسرقته خلال ستة أيام في تموز/ يوليو 2023 بلغت 650 مليون يورو[9].

وهناك عزوف أهالي الضواحي، الذين يسمح لهم القانون الفرنسي - نظريًا على الأقل - بحقوق العمل المجتمعي والسياسي كلها، عن المشاركة في أي نشاط سياسي أو اجتماعي إلّا لماماً. ومن ثمّ، فهذا العزوف والاستقالة من العمل العام، يؤثر سلبيًا في قدرتهم في إيصال مطالبهم، كما وتمنعهم من ممارسة أي نوع من أنواع الضغط على أصحاب القرار. ويمكن تفسير هذا العزوف بتوارث مواقف سلبية من العمل العام يتولّد من ثقافة سياسية أورثهم إيّاها جيل آبائهم الحذرين من العمل في السياسة في بلادهم الأصلية، حيث كانت وما

6 Defenseur des droits, *Enquête sur l'accès aux droits, vol. 1: Relations police/population: le cas des contrôles*, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/44CBDO5

7 "Confiance de la population dans les institutions - La police," *Insee*, 19/1/2023, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/3Y6wTxv

8 Jade Toussay, "Ce que contenait le plan Borloo pour les banlieues écarté par Macron en 2018 et qui revient dans l'actualité," *Huffington Post*, 9/7/2023, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/472Yfst

9 "Emeutes: les dégradations vont coûter 650 millions d'euros aux assureurs," *Le monde*, 11/7/2023, accessed on 25/7/2023, at: https://bit.ly/44DhJlQ

زالت الأنظمة مستبدة تحظر العمل السياسي أو النشاط في ميدان الشأن العام. كما تؤدي الحكومات الأجنبية التي ينتمي إليها المهاجرون الأوائل دورًا سلبيًا في التأثير في جالياتها، وتُعزّز فرص تهميشهم والتشكيك في انتمائهم إلى الوطن الفرنسي الذي استقبلهم. ومن يبلغ منهم مناصب متقدمة بشكل استثنائي، يكون قد أبدى «حسن النية» والقبول تجاه السياسات العامة المتّبعة، وصار متنصّلاً من مطالب بيئته. ومن ثمّ، فهو لا يخدم مجتمعه أو بيئته، بل غالبًا ما يُفاقم من مشكلاتهم بتوفيره الحجج الملائمة لأصحاب القرار. فهم، عندما ينتقدهم اليسار السياسي والنقابي ويتّهمهم بالتمييز والإقصاء تجاه جزء من المواطنين من أصول مهاجرة، يشيرون الى من تمكن من هؤلاء من تبوأ مناصب رفيعة في سلم الوظيفة الحكومية لتأكيد انفتاحهم واندماجهم.

إن إعادة النظر الجذرية في السياسات العامة ووضع خطة تطوير تشمل الجوانب المادية والمعنوية للمناطق المهمّشة، هي جزء من إنجاح عملية اندماج إيجابية لا يمكن أن تعتمد على تطرف من أي نوع، سواء أكان دينيًا أم سياسيًا. وللمستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل عبارة مميزة تدل على وعي ألماني أكثر تقدمًا من نظيره الفرنسي، حيث صرحت في عام 2016، بعد وصول عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى ألمانيا، بأن «الاندماج يجري عبر سوق العمل»[10]. وفي هذه العبارة بعدٌ اقتصاديٌ أكيد، لكن له أيضًا بعدٌ اجتماعي وثقافي مهم، حيث إن الاعتراف بقدرات الآخر واحترام إمكانياته وإشراكه في العملية الإنتاجية، يجعل منه عنصرًا إيجابيًا في المجتمع، ساعيًا دائمًا لرفعته وتقدّمه. أما عكس ذلك، فسيجعله ينغلق على نفسه، وضاحيته، وبنائه، ودينه، وعرقه؛ لتبدأ المشكلات والمواجهات.

إن سياسات التهميش وضعف الخدمات العامة وتراجع مستوى التعليم ومستوى الخدمات الصحية وافتقاد الفرص في التشغيل، وما إلى ذلك من عوائق سلبية، أثّرت عميقًا في الأوضاع، وكان من المتوقع أن تنفجر يومًا ما، ولم تكن بحاجة إلّا إلى شرارة توقظ الغضب النائم والشعور بالإقصاء لدى شريحة واسعة من السكان في الضواحي. لكن الطرف الآخر - الضحية - يتحمل أيضًا جزءًا كبيرًا من المسؤولية نتيجة ممارسته الإقصاء الذاتي، وعدم تفاعله مع المؤثرات الخارجية والبنيوية التي لها علاقة بالممارسة السياسية والانتماء الديني.

خاتمة

توقفت الاحتجاجات وأعمال العنف بعد أسبوعين من انطلاقها، واعتبرت الحكومة الفرنسية نفسها نجحت في احتواء الأزمة. لكن من المؤكد أن الحل لا يمكن أن يقتصر على ذلك. فكلما تكررت الاحتجاجات وأعمال العنف بعد كل حدث مأساوي تعيشه مجتمعات هذه الضواحي، ستعود الأزمة إلى الواجهة من جديد، إن لم تقم مؤسسات الدولة بإجراء عملية تغيير جذرية في طريقة تعاملها مع الضواحي الفقيرة والمهمّشة وساكنيها. كما تحتاج العقيدة الأمنية عند أجهزة الشرطة إلى إصلاح جذري، تشمل العمل على إخضاع أجهزة الأمن لمراقبة جهاز مستقل وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية وفي وسائل النقل العامة، وفي العمل على تمكين جيل الشباب من الشعور بالانتماء الكامل من خلال إشراكهم في القرارات التي تتخّذ لإدارة سياسات الأحياء وتصوّر سبل تطوير الحياة العامة. من جانب آخر، يجب أن تنتهي انعزالية الضواحي المفروضة من جانب المركز، كما يجب أن تنتهي معها في المقابل انعزالية الأهالي الذاتية عن المشهد العام، وعن الانخراط في العمل المدني. وأخيرًا، فالاندماج يحتاج إلى توفر الكثير من العوامل المساعدة من انفتاح ثقافي، والابتعاد عن التنميط، واحترام تقاليد الآخر ضمن حدود قوانين الجمهورية. ويبقى توفّر فرص العمل المتساوية وغير التمييزية هو أساسٌ يُبنى عليه مستقبلٌ وطني مشترك، وتُصبح من خلاله الأملاك العامة شيئًا يخصّ الجميع، ولا تعتبرها فئة مهمّشة رمزًا إقصائيًا تجاهها.

10 سلام الكواكبي، "التجديد الكبير أم الإحلال الكبير"، **العربي الجديد**، 2023/5/14، شوهد في 2023/7/26، في: https://rb.gy/1mt6g